في حملات شملت المحافظات الست قامت بها إدارات مراقبة محلات الأغذية والأسواق والنظافة

«البلدية»: 6158 مخالفة نظافة وأغذية وإعلانات حررت خلال يناير الماضي

كشف تقرير اعدته إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت انجازات أفرع البلدية بالمحافظات الست اضافة إلى إدارة الأغذية المستوردة بالتعاون مع إدارة التخطيط أن إجمالي المخالفات لشهر يناير 2013 بلغت «6158» مخالفة نظافة واغذية وإعلانات.

وقالت البلدية في بيان صحافي امس ان جميع هذه المخالفات حررت من مراقبة المحلات والإعلانات ومراقبة الاغذية والاسواق وإدارة النظافة العامة واشغالات الطرق وبالتعاون مع فريق الطوارىء وجميع الجهات الرقابية المختصة.

واضافت ان بلدية محافظة الفروانية احتلت المرتبة الاولى حيث كان عدد المخالفات المحررة «4161» كما حررت بلدية محافظة مبارك الكبير «786» مخالفة وجاءت في المرتبة الثانية بينما كانت المرتبة الثالثة من نصيب بلدية محافظة حولي بعدد «582» مخالفة والرابعة بلدية محافظة العاصمة بعدد «402» مخالفة.

واشارت الى ان محافظة الجهراء جاءت في المرتبة الخامسة بعدد «329» مخالفة والمرتبة الاخيرة لبلدية محافظة الاحمدي بـ«284» مخالفة وتضمن التقرير نشاط افرع البلدية بالمحافظات الست من خلال ادارة التراخيص الهندسية بإصدار تراخيص شاملة السكن الخاص والتجاري والاستثماري من بناء وترميم وعمل مظلات وغيرها حيث بلغ اجمالي عدد التراخيص الهندسية في المحافظات الست «767» ترخيصا.

وقالت ان محافظة الاحمدي احتلت المركز السادس بعدم إصدار اي ترخيص تليها محافظة الفروانية في المركز الخامس بعدد «81» ترخيصا وتبعتها محافظة مبارك الكبير بعدد «137» ترخيصا وجاءت محافظة العاصمة بالمركز الثالث بعدد «160» ترخيصا وكان المركز الثاني من نصيب محافظة الجهراء بعدد «187» ترخيصا واحتلت محافظة حولي المركز الاول بعدد «202» ترخيص.

وذكرت أن عدد المحلات التي تم إغلاقها في محافظات الكويت بلغ «34» محلا تجاريا وجاء ذلك بعد ان قام المفتشون من الجهات الرقابية المختصة بعمل الحملات المكثفة لتضييق الخناق على كل من يخالف قوانين ولوائح البلدية وتشديد الدور الرقابي عليهم كما تم إغلاق المحلات حتى تكون بمنزلة العظة لكل من يحاول مخالفة قوانين ونظم الدولة وحفاظا من الجهات الرقابية على صحة وسلامة المواطن.

واشارت الى ان عدد تراخيص الإعلانات الصادرة بلغ «3867» ترخيصا في جميع محافظات الكويت شاملة جميع التراخيص الصادرة من مراقبة تراخيص الإعلانات للمحلات التجارية وإعلانات مظلات وإعلانات خاصة بالمظلات وإعلانات المركبات ووضع شاشات بالشوارع والميادين حيث كانت النسبة الأعلى لمحافظة العاصمة بـ«2571» ترخيصا والنسبة الأقل لمحافظة مبارك الكبير «148» ترخيصا.

وأضافت أن إحصائية التراخيص الصحية كانت مختلفة هذا الشهر حيث حققت المعدلات الأعلى على مستوى جميع المحافظات شاملة التراخيص الصحية للعمال وتصاريح نقل المواد الغذائية من ادارة التراخيص الصحية.

واوضحت ان بلدية محافظة حولي اصدرت «3442» ترخيصا صحيا وتصدرت جميع المحافظات والعاصمة اصدرت «1239» ترخيصا صحيا والاحمدي «1211» ترخيصا صحيا والجهراء «639» ترخيصا صحيا ومبارك الكبير «573» ترخيصا صحيا في وقت لم تصدر الفروانية اي ترخيص.

وبينت ان التقرير اظهر انجازات إدارة الأغذية المستوردة المرسلة إلى إدارة التخطيط والبحوث حيث كان إجمالي المواد الغذائية الواردة «259472» طنا مبينة ان كمية المواد الغذائية التالفة منها والتي تم التخلص منها لعدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي بلغت «39» طنا من المواد الغذائية وتمت اعادة تصدير 22 طنا الى بلد المنشأ.

مفتشو البلدية مستمرون في ملاحقة المخالفين

144 مخالفة بائع متجول ونظافة وإشغال طريق في الفروانية

اوضح مساعد المدير العام لشؤون محافظتي الفروانية والأحمدي المهندس فيصل صادق خلف الجمعة ان قسم متابعة الباعة المتجولين وقسم متابعة مخالفات اشغالات الطرق التابعين لإدارة النظافة العامة واشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة الفروانية قاموا بتنفيذ جولات تفتيشية مكثفة على الباعة المتجولين والمحال في مناطق الرقعي، العارضية الحرفية، جليب الشيوخ خلال الفترة من 3 فبراير حتى 16 فبراير الماضي واسفرت عن تحرير عدد «144» مخالفة منها «111» مخالفة بائع متجول الى جانب تحرير عدد «5» مخالفة نظافة العامة و«28» مخالفة عدم التقيد بلائحة اشغالات الطرق.

وأشار الجمعة إلى أن الحملات التفتيشية مستمرة بهدف تطبيق اللوائح والأنظمة ضد المتجاوزين وذلك حفاظا على صحة وسلامة المستهلكين.

ولفت الجمعة الى اهمية تقيد أصحاب المحال بالمساحات المرخصة التي تقع أمام محالهم والحفاظ على نظافتها تجنبا للمساءلة القانونية، مبينا أن الأجهزة الرقابية تقوم بجهود مكثفة لتحقيق انسيابية الحركة أمام المشاة وعدم عرقلتها من خلال قيام أصحاب تلك المحال المخالفة بالاستحواذ على مساحات اضافية أخرى غير مرخصة لهم لعرض بضائعهم، مؤكداً أن القانون سيطبق على المخالفين طبقاً للائحة اشغالات الطرق حفاظا على ممتلكات الدولة من تلك الانتهاكات غير القانونية.

ودعا الجمعة الجمهور إلى عدم التعامل مع الباعة المتجولين كونهم غير مؤهلين صحيا لعدم حصولهم على الشهادات الصحية التي تثبت خلوهم من الأمراض المعدية فضلا عن افتقاد المواد الغذائية التي بحوزتهم للاشتراطات الصحية، داعيا اياهم بالتوجه الى مراكز البيع المختلفة للمواد الغذائية التي تخضع لرقابة البلدية تحقيقا للمصلحة العامة.

الاجتماع تناول شروط توزيع القسائم والمواصفات الفنية

«الزراعة» بحثت مع عدد من الشركات مشروع الأمن الغذائي لتربية وإنتاج الدواجن في البلاد

بحثت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وعدد من الشركات الراغبة بالحصول على قسائم مخصصة لتربية وانتاج الدواجن موضوعات تتعلق بتلك القسائم وبمشروع الامن الغذائي في البلاد.

وقالت نائب المدير العام لقطاع الثروة الحيوانية بالهيئة نبيلة العلي خلال الاجتماع الذي ضم الجانبين امس ان هناك عدة شروط للشركات الراغبة في تنفيذ هذا المشروع منها الا يقل رأس مال الشركة عن نصف مليون دينار كويتي وان تكون مساحة المشروع 32 الف متر مربع بمنطقة الوفرة الزراعية التي تضم حاليا عددا من القسائم لتربية وانتاج الدواجن.

واضافت العلي ان هناك شركات تقدمت للحصول على قسائم انتاج الدواجن «ولدى الهيئة مجموعة من المراحل للتدقيق على الاشتراطات الخاصة بهذا الشأن لتكون هناك فرصة للشركات للحصول على القسائم».

نبيلة العلي

وذكرت ان الهيئة لديها خطوات واضحة مع الشركات تتعلق بقدرة هذه الاخيرة على تنفيذ المشروعات «حيث أعدت ونفذت عدة مشاريع منها تربية وانتاج الاغنام وكذلك الابقار وحاليا انتاج الدواجن وثمة مشروعات جديدة أيضا تعنى بتصنيع الغذاء».

وبينت ان هناك ضمانا ماليا على الشركات للالتزام بتنفيذ المشروع بالتعاون مع الهيئة العامة لشؤون الزراعة مشيرة الى ان الهيئة تقدم عددا من الاجراءات الفنية للمشروع من تحصينات صحية ومتابعة لانتاج الدواجن.

وشددت العلي على أهمية تلك المشروعات بالنسبة لدولة الكويت لافتة الى أن حجم الانتاج السنوي لمشروع انتاج الدواجن في حال تم تنفيذه يقدر بنحو عشرة ملايين دجاجة في السنة.

يذكر أن الاجتماع تناول بحث مكونات مشروع تربية وانتاج الدواجن لدولة الكويت من انشاءات وشروط فنية والمواصفات واشتراطات انتاج الثروة الحيوانية.

برعاية المعوشرجي وبمشاركة العديد من المتخصصين والمهتمين بالتعليم الشرعي

«الأوقاف»: مؤتمر «البناء الحضاري للأمة» في 19 الجاري

تنظم وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية مؤتمر البناء الحضاري للامة خلال الفترة من 19 الى 21 مارس الجاري برعاية وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الاسلامية شريدة المعوشرجي بمشاركة العديد من المتخصصين والمهتمين بالتعليم الشرعي.

وقال مدير ادارة الدراسات الاسلامية في الوزارة محمد العمر في تصريح صحافي امس ان المؤتمر سيركز خلال اعماله على محور التعليم الشرعي والتنمية المجتمعية وارتباطه بالمؤسسات والمناهج والمبادرات والمخرجات.

واضاف العمر أن ادارة الدراسات الاسلامية تهدف من خلال تنظيم مؤتمر البناء الحضاري للأمة إلى الاطلاع على كل ما هو جديد في مجال التعليم الشرعي وأثر هذا التعليم في التنمية المجتمعية في الكويت.

واشار الى ان المؤتمر يهدف ايضا الى توفير المناخ المناسب للتشاور وتبادل الخبرات مع المؤسسات التعليمية المهتمة بالعلم الشرعي سواء كانت مؤسسات محلية أو إقليمية أو دولية الأمر الذي ينعكس ايجابا بلا شك على تطوير المناهج والأساليب المهنية للعملية التعليمية في مراكز دور القرآن الكريم التابعة لادارة الدراسات الاسلامية.

تتمات

المحمد: الكويتيون

والأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح رحمهما الله.

واستطرد سموه مخاطبا رؤساء البعثات الدبلوماسية الكويتية بالقول: «إن السنوات التي قضيتها في العمل الدبلوماسي تجعلني أعيش معكم همومكم ومعاناتكم، واليوم أنتم تحملون راية الكويت، وأنتم أهل لهذه المسؤولية» مؤكدا انهم «محل تقدير واهتمام سمو الامير الذي يدرك الدور الكبير الذي تقومون به لخدمة الكويت».

وعدد سموه مناقب جميع الوزراء والوكلاء الذين تولوا مسؤولية وزارة الخارجية، بدءا من سمو الأمير الراحل الشيخ صباح السالم الصباح، والاخ المرحوم جاسم القطامي، حتى يومنا هذا، مشيدا بجميع السفراء والدبلوماسيين والاداريين الذين «كانوا بحق جنودا اوفياء لوطنهم الكويت» مؤكدا سموه على «ثقته الكبيرة بالدعم الذي يقدمه أخوه ورفيق دربه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لتذليل كل الصعوبات التي تواجه الدبلوماسي الكويتي».

إسقاط الفوائد

الجبري، بينما اشار رئيس اللجنة د.يوسف الزلزلة إلى أن الأمر لم يناقش خلال اجتماع الامس، غير أن مصادر اكدت لـ«الصباح» صحة التوجه لمنحة الالف دينار تلك.

في هذا الإطار اكد نائب رئيس الوزراء وزير المالية مصطفى الشمالي اتفاق الحكومة «الشامل» مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية على وضع حد لمشكلة القروض التي يعاني منها المواطنون بما من شأنه تسهيل امور حياتهم.

وقال الشمالي في تصريح للصحافيين عقب حضوره اجتماع اللجنة: إن هناك تفاهما على «أعلى مستوى» في ما يتعلق بمشكلة القروض والفوائد عليها «وسندرس قروض المواطنين ما قبل 30 مارس 2008».

واوضح أن معالجة ذلك ستتم بمشروع بقانون «واتفقنا» على تشكيل لجنة فنية قانونية مشتركة من الحكومة والمجلس، لدراسة الموضوع على أن تعرض تصورها في اجتماع اللجنة يوم الاحد المقبل «حتى ننتهي من كل ما يتعلق بالمشكلة ونقدم للناس كل ما يحتاجونه من تسهيلات لحياتهم»، مؤكدا في الوقت نفسه انه «لن تكون هناك بعد ذلك اي مشكلة في القروض، لاسيما بعد وضع الضوابط التي صدرت من بنك الكويت المركزي بتاريخ 24 مارس 2008».

وقال الشمالي: «نحن نعالج الفترة الماضية وسنصل الى نتيجة نهائية في الاجتماع المقبل للجنة وسنقدم أول تقرير مشترك في هذا الشأن بين الحكومة والمجلس».

من جانبه أشاد رئيس اللجنة النائب الدكتور يوسف الزلزلة بالنتائج التي حققها الاجتماع واصفا إياه بـ«المثمر الى أبعد الحدود» في اشارة الى «تعاون غير مسبوق» أبدته الحكومة لحل مشكلة القروض «واتفاق الحكومة مع اللجنة كان لايجاد مخرج للمقترضين قبل 30 مارس 2008».

وقال الزلزلة: ان بامكان من يرغب من هؤلاء المقترضين الدخول في صندوق المتعثرين عن السداد وعندها سيدفع هذا الصندوق كامل القرض الى البنوك وستسقط الفوائد المترتبة على القرض تلقائيا، ثم تعاد جدولة القرض ليسدد المقترض الى الصندوق «وهو أشبه بالقرض الحسن».

واوضح انه يحق لكل المتضررين من عدم وجود ضوابط من البنك المركزي قبل مارس 2008 الدخول في صندوق المتعثرين عن السداد «كي تطوى هذه الصفحة التي لفت الكثير من المواطنين».

بدوره أعلن عضو اللجنة المالية النائب محمد الجبري «طي ملف القروض بمباركة حكومية، ليسدل مجلس الامة قريبا بإذن الله الستار على واحدة من أهم القضايا والمشكلات التي أرقت المواطنين وأثقلت كاهلهم لسنوات طويلة».

وقال الجبري في مؤتمر صحافي عقده أمس في مجلس الأمة عقب انتهاء اجتماع اللجنة المالية البرلمانية: «نحن إذا قلنا فعلنا، فاليوم برهنت الحكومة ممثلة بالاخ وزير المالية مصطفى الشمالي على صدق تعاونها مع السلطة التشريعية من خلال موافقتها على التقرير الذي خلصت إليه اللجنة المالية والقاضي بان تقوم الحكومة بشراء أصول قروض المواطنين ما قبل 30/3/2008 وبالتبعية تسقط جميع فوائد تلك القروض».

وردا على سؤال حول ما إذا كان القانون سالف الذكر يحقق العدالة المرجوة من عدمه، أكد الجبري أنه «ليست هناك عدالة مطلقة إلا عند رب العالمين»، مبشرا المواطنين الذين لن يشملهم هذا القانون بالقول: «بإذن الله ستبشرون قريباً بمنحة الف دينار عند امير المكارم حفظه الله».

وكانت مقررة اللجنة المالية النائبة صفاء الهاشم قد اكدت أن كلفة معالجة ازمة القروض لا تزيد على 300 مليون دينار.

الفزيع والغنام

وبين «الراشد» انه «خلال اليومين المقبلين سيتعاقد مع الدكتور هشام الصالح مستشارا للشؤون القانونية، والاخ سعود السبيعي مستشارا للشؤون السياسية»، واضاف: «أتمنى لهم التوفيق والسداد، وأن يكونوا عونا لي في اداء عملي، وللعلم.. من حق أي وزير وحسب قرار مجلس الخدمة المدنية تعيين خمسة مستشارين في مكتبه بمكافأة 2000 دينار، ورئيس المجلس يمارس عمل الوزير الإداري فيما يخص المجلس».

مجلس الأمة

قانونية بحضور الفريق نجيب العلمان.

وقال مقرر اللجنة النائب عبدالله التميمي في تصريح صحافي ان الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية اوضح الكثير من الامور في اجتماع اللجنة، مضيفا انه تمت مناقشة مشروع بقانون بشأن بتجنيس 4 الاف من فئة غير محددي الجنسية.

واضاف ان اللجنة ارتأت تأجيل البت في هذا المشروع بقانون بشأن تجنيس 4 الاف من غير محددي الجنسية وذلك لمناقشة التعديلات البرلمانية المقدمة على هذا المشروع بقانون اضافة الى مناقشة بعض الاطراف الحكومية والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود الصباح في هذا الشأن.

واوضح التميمي ان اللجنة ناقشت في اجتماعها موضوع مرسوم بقانون 21 لسنة 2012 بانشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات بحضور وكيل وزارة العدل عبد العزيز الماجد مبينا ان اللجنة اجلت البت في هذا الموضوع لمزيد من الدراسة.

وبين ان اللجنة ناقشت موضوع الشركة الاسرائيلية التي تراقب الحدود الكويتية والتي اثارها النائب فيصل الدويسان في احد محاور استجوابه لوزير الداخلية موضحا انه تمت دعوة النائب الدويسان لتقديم ما لديه من مستندات للجنة لدراستها في الاجتماع المقبل للجنة.

الحجرف: قانون

ينظم العلاقة بين مدارس التعليم الخاص وبين الوزارة وسيعمل على تأسيس مرحلة جديدة تضمن فعالية هذا القطاع وأيضا تعمل ليكون شريكا حقيقيا واستراتيجيا لوزارة التربية للنهوض بهذه المسؤولية الوطنية التي تتطلب جهود الجميع.

واضاف الحجرف في كلمة له ممثلاً عن سمو الأمير بمناسبة اليوبيل الماسي لإنشاء وتأسيس المدرسة الوطنية: ان الوزارة بانتظار الاخوة في الفتوى والتشريع للانتهاء من المشروع حتى تحيله إلى مجلس الأمة، آخذين بالاعتبار الملاحظات التي قدمها اتحاد المدارس الخاصة والقانون بصيغته النهائية الذي ارسل للفتوى والتشريع اعتقد انه يلبي أكثر من 90 في المئة من ملاحظات المقدمة من الاخوة في اتحاد المدارس خلال اجتماعي بهم، فهؤلاء شركاء معنيون معنا ومهم جدا لاستماع رأيهم في هذه الخطوة ايمانا منا بانها ستؤسس مرحلة جديدة.

وحول رسوم المدارس، قال: تم رفع رسوم المدارس بنسبة 3 في المئة للجميع الأجنبية منها والعربية لمدة عامين ووقعنا اتفاقية مع شركة أجنبية ستقوم بعمل تقييم لجميع مدارس القطاع الخاص بانواعها المختلف، حيث بدأ العمل فيها مطلع مارس الجاري وحتى نهاية العام على أن يقدم تقريرا نهائيا في شهر يناير العام المقبل، إذ بعد الانتهاء من هذا التقييم وبعد صدور القانون سيعاد النظر في الرسوم لتكون مرتبطة بجودة التعليم التي تصدر من قبل المدرسة وفقا لتصنيف سيتم العمل عليه ونشره من قبل المركز الوطني لتطوير التعليم.

وحول خصخصة الخدمات في المدارس الحكومية، قال سنعلن الهيكل التنظيمي الجديد لمدارس الوزارة سيطبق في 36 مدرسة، حيث هناك مدير مساعد لشؤون الخدمات الادارية وهذا الأمر أحد المجالات التي قد تكون مناسبة للخصخصة، وفي نفس الوقت وقعنا مع جهاز البي او تي لمدارس لدراسة امكانية طرح مدارس وزارة التربية ومراكز تربوية أخرى عن طريق البي او تي بحيث يكون انشاؤها وادارتها من قبل القطاع الخاص ويكون الرأي النهائي لوزارة التربية لهذه المشاريع.

الأذينة: انفراجة

في جلسة محور «اولوية الاسكان» ضمن فعاليات المؤتمر الوطني للشباب المتواصل هنا برعاية اميرية سامية بعنوان «الكويت تسمع» ان الرعاية السكنية تعمل على برنامج زمني للانتهاء من انشاء مدن المطلاع والخيران خلال السنوات السبع المقبلة على أن ينتهي في عام 2020.

واوضح انه تم طلب استجلاب عروض لمستشارين عالميين لدراسة مشروعات المدن المذكورة وجار العمل ايضا لمواجهة كل المعوقات والتحديات لحل الاشكالية الاسكانية من خلال التعاون الايجابي مع الوزارات المعنية.

واشار الوزير الاذينة الى الانجازات الكبيرة التي تحققت في الفترة القليلة الماضية ومنها تعديل قانون الرعاية السكنية «27/2012» الذي سمح للقطاع الخاص بالمساهمة في حل القضية الاسكانية اضافة الى تملك المؤسسة العامة للرعاية السكنية الاراضي اللازمة لانشاء هذه المدن التي ستشيد وفق الية جديدة.

من جهته قال المدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية صبحي الفلا ان الية العمل في المؤسسة حاليا اختلفت عنه في السنوات السابقة عبر حصر القرار في لجنة التخطيط العليا في المؤسسة.

واضاف الفلا ان تعديل القانون رقم «27/2012» اطلق يد المؤسسة في وضع رؤية لحل القضية الاسكانية لاسيما انه سمح للقطاع الخاص بان يكون لاعبا اساسيا لحل القضية الاسكانية في البلاد مشيرا الى ان المدن الجديدة التي يعتزم تشييدها ستكون مدن متكاملة تحتوي كل الخدمات ومتطلبات قاطنيها.

فتية «البلدي»

الدولة المعدة للتبادل على شارع عبدالله الأحمد في القطعة رقم 2 بمنطقة الشرق لتكون ملائمة لتخصيصها كمقرات رئيسية للبنوك الجديدة داخل المدينة.

كما وافقت اللجنة على طلب وزارة الداخلية انشاء طريق بطول 10 كيلومترات تقريبا وبعرض 12 مترا مع سياج لسد ثغرة امنية «ادارة امن الحدود الشمالية» قرب الحدود الشمالية.

وأبقت اللجنة على الجدول طلب تخصيص موقع للصادرات والواردات ومنطقة جمركية لمؤسسة الموانئ الكويتية خارج منطقة الشعيبة الصناعية الغربية لمزيد من الدراسة وأحالت اللجنة طلب تخصيص موقع للصادرات والواردات ومنطقة جمركية لمؤسسة الموانئ الكويتية في منطقة الشعيبة الصناعية الغربية الى لجنة الاحمدي.

وابقت اللجنة على الاقتراح المقدم من العضو اشواق المضف بشأن منح من يقوم بتطبيق انظمة المواقف الذكية في المجمعات التجارية والسكنية نسبة تجارية اضافية لمزيد الدراسة بينما احالت الاقتراح المقدم بشأن السماح بالرعي في المناطق الرعوية الصحراوية للجهاز التنفيذي لمزيد من الدراسة.

«البلدية»: 6158 مخالفة

وقالت البلدية في بيان صحافي امس ان جميع هذه المخالفات حررت من مراقبة المحلات والإعلانات ومراقبة الاغذية والاسواق وإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق وبالتعاون مع فريق الطوارئ وجميع الجهات الرقابية المختصة.

واضافت ان بلدية محافظة الفروانية احتلت المرتبة الاولى حيث كان عدد المخالفات المحررة «4161» كما حررت بلدية محافظة مبارك الكبير «786» مخالفة وجاءت في المرتبة الثانية بينما كانت المرتبة الثالثة من نصيب بلدية محافظة حولي بعدد «582» مخالفة والرابعة بلدية محافظة العاصمة بعدد «402» مخالفة.

واشارت الى ان محافظة الجهراء جاءت في المرتبة الخامسة بعدد «329» مخالفة والمرتبة الاخيرة لبلدية محافظة الاحمدي بـ«284» مخالفة وتضمن التقرير نشاط افرع البلدية بالمحافظات الست من خلال ادارة التراخيص الهندسية بإصدار تراخيص شاملة السكن الخاص والتجاري والاستثماري من بناء وترميم وعمل مظلات وغيرها حيث بلغ اجمالي عدد التراخيص الهندسية في المحافظات الست «767» ترخيصا.

وقالت ان محافظة الاحمدي احتلت المركز السادس بعدم إصدار اي ترخيص تليها محافظة الفروانية في المركز الخامس بعدد «81» ترخيصا وتبعتها محافظة مبارك الكبير بعدد «137» ترخيصا وجاءت محافظة العاصمة بالمركز الثالث بعدد «160» ترخيصا وكان المركز الثاني من نصيب محافظة الجهراء بعدد «187» ترخيصا واحتلت محافظة حولي المركز الاول بعدد «202» ترخيص.

وذكرت أن عدد المحلات التي تم إغلاقها في محافظات الكويت بلغ «34» محلا تجاريا وجاء ذلك بعد ان قام المفتشون من الجهات الرقابية المختصة بعمل الحملات المكثفة لتضييق الخناق على كل من يخالف قوانين ولوائح البلدية وتشديد الدور الرقابي عليهم كما تم إغلاق المحلات حتى تكون بمنزلة العظة لكل من يحاول مخالفة قوانين ونظم الدولة وحفاظا من الجهات الرقابية على صحة وسلامة المواطن، واشارت الى أن عدد تراخيص الإعلانات الصادرة بلغ «3867» ترخيصا في جميع محافظات الكويت شاملة جميع التراخيص الصادرة من مراقبة تراخيص الإعلانات للمحلات التجارية وإعلانات مظلات وإعلانات خاصة بالمظلات وإعلانات المركبات ووضع شاشات بالشوارع والميادين حيث كانت النسبة الأعلى لمحافظة العاصمة بـ«2571» ترخيصا والنسبة الأقل لمحافظة مبارك الكبير «148» ترخيصا.

مصر: «الإخوان»

دبلوماسية بالسفارة الأمريكية، وكشف المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن هناك دعوة للحوار ستطلقها مؤسسة الرئاسة مع القوى السياسية خلال الأيام القليلة المقبلة لمناقشة الأوضاع الراهنة، تتضمن أجندته تشكيل حكومة جديدة وأزمة قانون الانتخابات وتعديل الدستور الجديد، وكذلك أزمة النائب العام الذي تطالب قوى معارضة بإقالته.

وقد جاء ذلك، بعد ساعات من تصريح أيمن علي مستشار الرئيس لشؤون المصريين بالخارج والمشرف على الحوار الوطني مساء أمس الاول، لوسائل إعلام محلية، قال فيه إن اقتراح تولي الرئيس محمد مرسي حكومة مصغرة أمر قابل للمناقشة.

على صعيد آخر، بدأت لجنة برلمانية إعداد قانون جديد لانتخابات مجلس النواب بهدف تجنب تأجيلها بعد أن أوقفت محكمة القضاء الإداري تنفيذ قرار الرئيس مرسي بالدعوة إلى الانتخابات في ابريل المقبل.

وينتظر إحالة القانون الجديد الذي وافقت اللجنة التشريعية بمجلس الشورى أمس الاول على إعداده إلى المحكمة الدستورية، وهي عملية قد تسبب مزيدا من التأجيل، وقد رحبت قوى معارضة بفكرة التأجيل، وقال متحدث باسم جبهة الإنقاذ الوطني إن الجبهة تأمل أن يتم استغلال هذه الفرصة لمناقشة أي قانون جديد للانتخابات مع جميع الأطراف المعنية «حتى لا ينتهي المطاف مجددا إلى نفس الوضع بإصدار قانون آخر معيب».

وفي موضوع سوريا حثت فرنسا الاتحاد الأوروبي على النظر مجددا في رفع حظر السلاح المفروض على سوريا لمساعدة المعارضة التي تقاتل الرئيس بشار الاسد الامر الذي وضعها في خلاف مع المانيا التي قالت إن هذا يمكن ان ينشر الصراع في المنطقة.

وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس امس الاول إن رفع حظر الاسلحة سيساعد على تحقيق توازن في الصراع المستمر منذ عامين وقتل فيه 70 الف شخص.

لكن نظيره الالماني جيدو فستريليه قال بعد اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الاوروبي في بروكسل ان مثل هذه الخطوة قد تؤدي إلى انتشار الاسلحة في المنطقة وتشعل حربا بالوكالة.

ويسلط هذا الضوء على اختلاف النهج بين القوتين الكبيرتين في الاتحاد الاوروبي، وأعادت فرنسا فتح القضية الحساسة بعد أيام فقط من موافقة حكومات الاتحاد الأوروبي على تسوية جرى التوصل اليها بصعوبة بشأن تخفيف محدود لحظر الاسلحة لمساعدة معارضي الاسد.

وقال فابيوس «مسألة رفع حظر الأسلحة تثار على نحو متزايد لأن هناك اختلالا واضحا في التوازن بين بشار الاسد المزود بأسلحة قوية من إيران وروسيا والائتلاف الوطني «المعارض» الذي لا يملك هذه الاسلحة».

واضاف للصحافيين «أعتقد انه سيتعين إعادة طرح مسألة الحظر هذه التي أثيرت بالفعل هنا قبل عدة أسابيع مرة أخرى بسرعة كبيرة لأننا لا يمكن أن نقبل بمثل هذا الاختلال في التوازن الذي ينتهي بمذبحة لشعب بأكمله».